سعود الفرحان وعبدالكريم تقي مرشحان لـ «هيئة الصناعة»

علمت «الأنباء» من مصادر أن هناك أسماء عدة مطروحة لتعيين مدير عام الهيئة العامة للصناعة، ومن بين الأسماء المدير العام السابق لشركة الصناعات الوطنية د.سعود الفرحان ونائب المدير العام لقطاع الشؤون الإدارية والمالية في الهيئة د.عبدالكريم تقي. ويدير الهيئة الآن مدير عام بالوكالة محمد فهاد العجمي لمدة عامين تقريبا بعد خروج المدير السابق براك الصبيح. وقالت المصادر ان وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة د.يوسف العلي سيتخذ قرارا قريبا في هذا الصدد. وكان سوق الكويت للأوراق المالية أعلن سابقا أن مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية قبل استقالة د.سعود عبدالله الفرحان من منصبه كمدير عام الشركة اعتبارا من 2015/7/31 وذلك لأسباب خاصة.

هديل الخطيب

ضريبة تفرض على جميع مراحل إنتاج السلع والخدمات أو تداولها.. والمستهلك سيدفع الثمن كاملاً

استعدوا لفرض ضريبة القيمة المضافة.. وهذه نتائجها

التطبيق خلال 3 سنوات يرفع أسعار السلع والخدمات

احمد موسى

يأتي اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي على الملامح الرئيسية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة ليسلط الضوء على الطبيعة والشرائح المستهدفة من هذه الضريبة التي من المتوقع أن تتراوح نسبتها بين 3 و5٪، حيث من المستهدف البدء في تطبيق الضريبة خلال ثلاث سنوات، منها ما بين عام ونصف وعامين للتحضير واستيفاء متطلبات الالتزام بالضريبة.

وتعرف الضريبة على القيمة المضافة بـ VAT Value Added Tax وهي تمثل أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض على جميع السلع والخدمات سواء كانت تباع بحالتها المشتراة بها أم بعد إدخال بعض التعديلات عليها وسواء كانت محلية أم مستوردة.

وتفرض ضريبة القيمة المضافة على الزيادات التي تضاف في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فتكون ضمن تكاليف السلعة ولا يشعر بها المكلف وتحمل على المستهلك في النهاية.

وتفرض الضريبة على القيمة المضافة على السلعة في مختلف مراحل إنتاجها أو تداولها عند انتقالها من المنتج إلى المستهلك، فتفرض على مبيعات كل من المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستوردين، ولكنها لا تفرض على إجمالي قيمتها بل على القيمة المضافة التي يضيفها كل منهم عليها في مرحلة المحاسبة الضريبية لتكون مجموع القيم المضافة إلى هذه السلعة تساوي القيمة النهائية للمنتج.

وتشمل الضريبة على القيمة المضافة تأدية الخدمات التي تقدم إلى الجمهور، وتفرض على الفرق في قيمتها بين المدخلات والمخرجات وذلك بإضافتها إلى فاتورة البيع.

ولا تحصل الضريبة على القيمة المضافة مباشرة من المستهلك بل من المؤسسات والأفراد المكلفين بدفعها، والذين يعكسون بدورهم ذلك على المستهلك على شكل زيادة في سعر بيع السلعة أو بدل تأدية الخدمة الخاضعة للضريبة.

وتعد الضريبة على القيمة المضافة ضريبة عامة، حيث تفرض على جميع السلع والخدمات، سواء كانت محلية الصنع أم مستوردة ولا يعفى منها إلا ما استثني منها بنص خاص في القانون الذي فرضها، وهو ما يعني توسيع نطاق فرض الضريبة على مجموعة من السلع والخدمات لم تكن تفرض عليها مسبقا مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار.

وظهرت ضريبة القيمة المضافة عام 1954 في فرنسا على يد موريس لوريه الذي وضع قواعدها الرئيسية سنة 1953، فكان معدل الضريبة العادي 20٪ مع زيادات لغاية 23٪ و25٪ كما كانت تتضمن معدلات منخفضة بحدود 6 و10٪.. وتساهم ضريبة القيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي حيث سيحرص أغلب اركان دورة السلعة حتى تصل إلى المستهلك في تقديم فاتورة ضريبية عند البيع والشراء من أجل إثبات ذلك عند قيامه بتقديم الإقرار الضريبي لمعرفة رقم أعماله عن فترة المحاسبة الضريبية وطلب الخصم والاسترداد، وبالتالي فإن تطبيقها يسمح بإدخال المجتمع الاقتصادي غير الرسمي إلى دائرة المجتمع الاقتصادي الرسمي ويكشف عن الكثير من المعاملات الضريبية المخفاة وبخاصة على ضرائب الدخل.

وتختلف ضريبة القيمة المضافة عن الضريبة العامة على المبيعات تفرض ضريبة المبيعات على القيمة النهائية للسلع والخدمات عند بيعها. وعادة تفرض بمعدلات موحدة على السلع الاستهلاكية جميعها. كما أنها تفرض مرة واحدة في إحدى مراحل توزيع السلع، إما على مبيعات الجملة، أو على مبيعات التجزئة، أو على المبيعات إلى المستهلك النهائي.

ويعد أبرز تبعات تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في لجوء القطاع الخاص إلى العمل على تقليل حجم نفقاته قدر المستطاع لكي يقلص من أثر الضريبة على ربحيته.

ولجأت دول الخليج إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط الأمر الذي أدى الى تكبد العديد من موازنتها عجزا في الموازنة هو الأول من نوعه منذ سنوات.

رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت يؤكد ضرورة إجراء تعديلات فورية

صندوق النقد: الكويت ستبدأ بتخفيض دعم الوقود أولاً.. ثم الكهرباء والماء

منى الدغيمي

أكد صندوق النقد الدولي أهمية تنويع الاقتصاد الكويتي وتقليل اعتماده على عائدات النفط التي تشهد أسعاره تراجعا كبيرا، ما أدى الى تأثيرات سلبية على موازنة الدولة لسنة 2015ـ 2016.

وأشار صندوق النقد الى أن الكويت تعتمد في إيراداتها على النفط لتمويل الإنفاق على القطاع العام والبرامج الاجتماعية، لكن هبوط أسعار النفط منذ منتصف العام الماضي دفع الحكومة الى اتخاذ إجراءات صعبة للسيطرة على العجز المرتفع في الميزانية.

وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الى الكويت بارساد انانثاكريشان في مؤتمر صحافي مساء امس الاول من واشنطن عبر الهاتف ان الكويت تتمتع بفرص كبيرة للاقتراض لسد عجز الميزانية سواء محليا أو من البنوك الأجنبية او كليهما، والذي يتطلب الدقة في الاختيار دون الحاجة الى اللجوء الى صندوق الاجيال القادمة رغم انها تتمتع برصيد قوي، مشددا على ضرورة البدء في اجراء تعديلات فورية.

ولفت الى أهمية اجراء التعديلات على نحو سلس وعلى المدى المتوسط مع ضرورة تخفيض الإنفاق الجاري مع المحافظة على الإنفاق الرأسمالي، مبينا انه يتعين على الحكومة الكويتية العمل على المدى البعيد على تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل تتمتع بالإنتاجية العالية للكويتيين ودعم قيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي لتخفيف الاعتماد على عائدات النفط.

خفض الدعم

وقال انانثاكريشان إن الحكومة الكويتية أبدت استعدادها للمضي قدما في إصلاحات مالية منها خفض الدعم لتعزيز عملتها في وقت تشهد فيه أسعار النفط تراجعا كبيرا. وأضاف في ذات السياق انه يوجد حاليا «استعداد» لإصلاح نظام الدعم وتعزيز موقف المالية العامة للبلاد، مشيرا الى ان الكويت ستعتمد خطة تدريجية في هذا المجال لضمان عدم تضرر المستحقين للدعم. ولفت الى أن الحكومة الكويتية قد تبدأ بتخفيض دعم الوقود أولا لأنه لا يتطلب تغييرات قانونية في مقابل الكهرباء والماء اللذين يتطلبان تشريعات وربما يتم ذلك في وقت لاحق.

الكويت حالياً لا تواجه مشكلة واستمرار هبوط أسعار النفط من دون تعديل للنظام المالي سيفرض بعض «التقشف»

ضبط المالية العامة سيكون مطلوباً لدعم العملة

سيولة عالية

وأكد انانثاكريشان ان النظام المصرفي الكويتي يتمتع بسيولة عالية، محذرا في الوقت نفسه من مغبة التراجع الشديد في أسعار النفط وغياب أي تعديل على اتجاه الإنفاق الجاري «بما يهدد بفرض قيود من طرف النظام المصرفي على السيولة».

وأشار الى ان الكويت حاليا لا تواجه مشكلة لكن مع هبوط أسعار النفط ومن دون تعديل النظام المالي سيكون هناك بعض «التقشف».

وأضاف أنه نظرا لارتباط عملة الكويت بسلة من العملات من بينها الدولار الأميركي فإنها تحقق أداء حسنا في توفير استقرار نقدي واحتياطيات كافية.

وتابع انه على الأجل الطويل ومع صدمات تجارية محتملة فإن ضبط المالية العامة سيكون مطلوبا لدعم العملة.

الناتج المحلي الإجمالي

وقال انانثاكريشان ان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي شهد انخفاضا، ليصل الى نحو 3,2٪ في 2014، مشيرا الى انه سيسجل في 2015 و2016 نحو 3٪.

وأفاد بأنه من منطلق التوقعات المالية سيكون هناك بعض التحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في السنوات اللاحقة، أما بالنسبة للناتج الاجمالي النفطي، فقال انه يبقى رهين نمو قطاع النفط ويعتمد على الإنتاج، الذي يمكن أن يتغير.

سجل 41 دولاراً مواصلاً الهبوط منذ اجتماع «أوبيك»

البورصات تلحق بالنفط بعد انهياره لأدنى مستوى في 7 سنوات

شريف حمدي

انهارت أسعار النفط لمستويات الأزمة المالية التي ضربت الاسواق العالمية في 2008، حيث هوى سعر خام «برنت» إلى 41,2 دولارا للبرميل في تعاملات أمس مسجلا أدنى مستوى في اكثر من 7 سنوات، لتصل نسبة التراجع إلى 64٪ من أعلى مستوى شهده النفط في منتصف 2014 عند 115 دولارا للبرميل.

وجاء هذا التراجع عقب اجتماع منظمة «أوبيك» مساء الجمعة الماضية، والذي اتخذت فيه المنظمة قرارا بالإبقاء على سقف الانتاج الحالي وسط مخاوف من مزيد من التراجع للأسعار في ظل تخمة المعروض.

وعلى إثر هذا التراجع، شهدت أسواق المال الخليجية ـ التي ترتبط بشكل وثيق بحركة اسعار النفط كونه السلعة الرئيسية التي تعتمد عليها اقتصادات هذه الدول ـ تفاعلت اسواق المال الخليجية سلبا مع هذا التراجع اللافت في اسعار النفط لتواصل التراجع لليوم الثاني على التوالي منذ اجتماع «أوبيك»، وكانت تراجعات الأسواق كالتالي:

● سجل سوق قطر المالي أعلى انخفاض بين الاسواق بنسبة 3,1٪ محققا 322 نقطة خسائر ليهوي السوق إلى 10,096 نقطة.

● جاء سوق دبي المالي ثانيا من حيث أعلى انخفاض بنسبة 3٪ محققا 93,5 نقطة خسائر في جلسة امس، مستقرا عند 3010 نقطة.

● تراجع السوق السعودي بشكل حاد أمس بنسبة 2,4٪ بخسائر بلغت نحو 175 نقطة، ليتراجع إلى 6981 نقطة.

● خسر سوق ابوظبي نحو 2,3٪ من مكاسبه السابقة بتحقيق نحو 100 نقطة تراجع أمس ليصل إلى 4110 نقاط.

● حقق سوق مسقط المالي خسائر بنسبة 1,2٪ بخسارته 68 نقطة ليستقر عند 5468 نقطة.

● تراجع سوق البحرين بنسبة 1,05٪ بخسارته 12,7 نقطة، ليصل إلى 1207 نقاط.

● سوق الكويت المالي كان أقل الأسواق خسائر بنسبة 0,5٪ بخسارته 30 نقطة ليصل إلى 5752 نقطة.

الأسوأ ينتظر أسواق المال الخليجية إذا استمر هبوط الطاقة

سوق «دبي» أكثر الخاسرين أمس بـ 3,1٪.. وخسائره السنوية بلغت 20٪

ويبدو أن الأسوأ ينتظر أسواق المال الخليجية حال استمرت اسعار النفط في الاتجاه الهابط، فمع اقتراب العام المالي الحالي من الانتهاء يتضح أن جميع مؤشرات أسواق الخليج مصبوغة باللون الأحمر بعد أن كان أغلبها محققا مكاسب كبيرة حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، وفي مقدمتها السوق السعودي الذي زادت مكاسبه على 15٪، والآن مسجلا انخفاضا بنسبة 17٪، وسوق دبي الذي كان محققا مكاسب زادت على 10٪، ولكنه الآن في صدارة الاسواق الخاسرة بنحو 20٪.